** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
October 16, 2014 4:15:49 PM GMT+02:	+41227910485	68	3	Received

16/10 2014 16:23 FAX +41227910485 QATAR MISSION 0001/0003

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

2014/0059455/5

FAX

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the request to submit response to the questionnaire of the Advisory Committee, on human rights and unilateral coercive measures, pursuant to the HRC resolution A/HRC/RES/24/14.

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highs consideration.

Geneva, October 16th 2014

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9011

E.E

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

الموضوع : استبيان حقوق الإنسان و التدابير القسرية الانفرادية المتخذة

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٩/١١٩٨/٢٠١٤/٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٠٩/٢٨ بشأن طلب تعبئة استبيان حول قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٤/٢٤ المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية المتخذة"، فإن أسئلة الاستبيان لا تنطبق على دولة قطر.

إن التدابير القسرية الانفرادية تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، و يتم تطبيقه غالباً من دولة على أخرى، للحصول على تنازلات عن ممارسة حقوقها السيادية والحصول منها على مزايا من أي نوع، مما ينتهك مبدأ عدم التدخل. وهي ذات طبيعة سياسية تلجأ إليها الدول عندما تصبح العلاقات الدبلوماسية بين الدول المعنية عدائية أو عندما تنقطع هذه العلاقات كلياً. مثال ذلك، العقوبات الاقتصادية الأمريكية و الأوربية على إيران.

للتدابير القسرية الانفرادية تأثير محتمل على الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. إلا أن القانون الدولي العرفي الخاص بمسؤولية الدول، الذي دوّنته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، يبرر اتخاذ تدابير مضادة، قد تعتبر في حالات أخرى غير قانونية، من قبل دولة تضررت من جراء عمل غير مشروع دولياً من قبل دولة أخرى، على أن تخضع تلك التدابير لبعض الشروط والقيود. كأن تشمل مبدأ التناسب، واحترام الالتزامات المتصلة بحماية حقوق الإنسان الأساسية، واحترام الالتزامات ذات الطابع الإنساني، فضلاً عن القواعد القطعية للقانون الدولي العام.

من جانب آخر يتداخل موضوع التدابير القسرية مع العقوبات المتعددة الأطراف والعقوبات التي تفرضها المنظمات الإقليمية و الدولية. وتدفع بعض الدول التي تطبق التدابير القسرية الانفرادية بأنها تتصرف باسم المجتمع الدولي؛ وفي حالات أخرى، يفرض مجلس الأمن العقوبات دعماً لمصالح فردية.

ومن حيث لا يوجد في دولة قطر أي صورة من صور تطبيق التدابير القسرية الانفرادية. كما لم يصدر منها أي عمل غير مشروع دولياً و لم تفرض تدابير على دولة أخرى، إذ تحترم دولة قطر التزاماتها بموجب القانون الإنساني، وهي الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب معاهدات أو بمقتضى القانون الدولي العرفي، [illegible]